



الدين الحكومي ارتفع 36.5% عما كان عليه في 2008

446 مليون دينار عجز موازنة 2009

«المشاريع» بلغت 18.7% من إجمالي المصروفات العامة

الحكومة صرفت 83.8% من موازنة 2009

الناتج المحلي الإجمالي التقديري، مقابل 39.9 في المئة و10 في المئة على التوالي في السنة المالية 2008. وتعزى أسباب هذه الزيادة إلى ارتفاع نفقات وظائف غير البحرينيين التي بلغت 3.328 آلاف دينار مقارنة بالموازنة المعدلة. إلى ذلك، بلغت نسبة الصرف الفعلي لنفقات الخدمات 95.8 في المئة من الموازنة المعدلة للسنة المالية 2009، فيما حققت معدل نمو بلغ 13.3 في المئة مقارنة بمستواها الفعلي في السنة المالية 2008، ويرجع سبب التراجع إلى انخفاض نفقات إقامة المؤتمرات والمهام الرسمية والمعارض والدورات الرياضية بمبلغ 2.820 ألف دينار، وانخفاض نفقات الإيجارات بمبلغ 414 ألف دينار، وانخفاض مصاريف الخدمات المتنوعة بمبلغ 6.830 آلاف دينار مقارنة بالموازنة المعدلة، ما أدى إلى انخفاض نفقات الخدمات بمبلغ 5.678 آلاف دينار عن الموازنة المعدلة.

نمو بلغ 9 في المئة مقارنة بمستواها الفعلي في السنة المالية 2008، وقد شكلت المصروفات المتكررة ما نسبته 81.3 في المئة من إجمالي المصروفات العامة، وبنسبة 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2009، مقابل 75.3 في المئة و18.8 في المئة على التوالي في السنة المالية 2008. أما نسبة الصرف الفعلية لنفقات القوى العاملة للسنة المالية 2009 فبلغت ما نسبته 101.1 في المئة من الموازنة المعدلة، وبمعدل نمو 1.4 في المئة عن مستواها الفعلي للسنة المالية 2008، وقد شكلت هذه النفقات ما نسبته 49.3 في المئة من إجمالي المصروفات المتكررة للسنة المالية 2009، مقابل 53 في المئة في السنة المالية 2008، وظلت نفقات القوى العاملة تستحوذ على النسبة الأعلى من إجمالي المصروفات العامة للدولة، حيث بلغت ما نسبته 40.1 في المئة من إجمالي المصروفات العامة و10.8 في المئة من

627.795 ألف دينار، في حين بلغت المصروفات الفعلية 389.895 ألف دينار، وينسب تنفيذ بلغت 62.1 في المئة، ويقل مبلغ الصرف الفعلي عن الموازنة المعتمدة للمشاريع بمبلغ قدره 237.900 ألف دينار وبنسبة 37.9 في المئة عن الموازنة المعتمدة، وانخفضت مصروفات المشاريع بمقدار 118.388 ألف دينار وبنسبة 23.3 في المئة مقارنة بالنتائج الفعلية للسنة المالية 2008 والبالغة 508.283 آلاف دينار، وقد شكلت مصروفات المشاريع في السنة المالية 2009 ما نسبته 18.7 في المئة من إجمالي المصروفات العامة، وما نسبته 5.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري بالأسعار الجارية، مقابل 24.7 في المئة و6.2 في المئة على التوالي في السنة المالية 2008. كما بلغت نسبة الصرف الفعلي للمصروفات المتكررة للسنة المالية 2009 ما نسبته 91.2 في المئة من إجمالي الموازنة المعدلة، وحققت معدل

□ بلغ إجمالي الصرف الفعلي مقارنة بالموازنة المعتمدة للمصروفات العامة (المتكررة والمشاريع) للسنة المالية 2009 ما نسبته 83.8 في المئة، بفارق يصل لنسبة 16.2 في المئة عن الموازنة المعتمدة المعدلة، وزيادة بلغت نسبتها 1.1 في المئة مقارنة بمستوى الصرف الفعلي في السنة المالية 2008، حيث شكلت نسبة مساهمة المصروفات المتكررة ومصروفات المشاريع 81.3 في المئة و18.7 في المئة على التوالي من إجمالي المصروفات العامة، مقابل 75.3 في المئة و24.7 في المئة على التوالي في السنة المالية 2008، وقد شكلت المصروفات العامة في السنة المالية 2009 ما نسبته 27.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2009 والبالغ 7.692 ملايين دينار، مقابل 25 في المئة في السنة المالية 2008. وبلغت الموازنة المعدلة للمشاريع للسنة المالية 2009 مبلغاً قدره

التسليح والتطوير. وشكل العجز المتوقع ما نسبته 5.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي التقديري بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2009، مقابل 6.6 في المئة للسنة المالية 2008. وفي ضوء قيام الوزارات والجهات الحكومية بحصر التزاماتها الفعلية في نهاية السنة المالية 2009، وتم تدوير المبالغ التي لم تصرف من الموازنة لتغطية تلك الالتزامات، وقد تم تدويرها لدعم موازنة السنة المالية 2010، بموجب القرار رقم (4) لسنة 2010 حيث بلغ نصيب المصروفات المتكررة ما نسبته 26 في المئة من إجمالي المبالغ المدورة، في حين بلغ نصيب مصروفات المشاريع ما نسبته 74 في المئة من إجمالي المبالغ المدورة، وذلك لتغطية التدفقات النقدية للعديد من المشاريع التي استكملت دراستها الفنية وأصبحت جاهزة للتنفيذ الفعلي أو أصبحت قيد التنفيذ. فيما حقق إجمالي الدين الحكومي للسنة المالية 2009 ارتفاعاً بمعدل 36.5 في المئة مقارنة على ما كان عليه في السنة المالية 2008، حيث شكلت القروض الخارجية ما نسبته 35.2 في المئة من إجمالي القروض للسنة المالية 2009، أما بالنسبة للقروض المحلية فقد شكلت ما نسبته 64.8 في المئة للسنة نفسها، مقابل 28 في المئة و72 في المئة على التوالي في السنة المالية 2008. وقد بلغ الدين الحكومي ما نسبته 23.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التقديري بالأسعار الجارية المقدر للسنة المالية 2009، وذلك مقابل 14.7 في المئة في السنة المالية 2008.

□ بلغ إجمالي عجز موازنة العام 2009 نحو 446 مليون دينار، على رغم تحقيق الإيرادات الفعلية المحصلة ارتفاعاً بلغ 22 في المئة عن المبالغ المعتمدة لها ضمن الموازنة المذكورة. وحققت إيرادات الدين الحكومي للسنة المالية 2009 ارتفاعاً بمعدل 36.5 في المئة مقارنة بما كان عليه في السنة المالية 2008. وقد قدر إجمالي العجز عند اعتماد الموازنة العامة للدولة بموجب القانون رقم (4) لسنة 2009 بشأن اعتماد الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2009 و2010 ما نسبته 48.9 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة وبنسبة 32.8 في المئة من إجمالي المصروفات العامة، إلا أن هذه النسبة قد ارتفعت تبعاً للتغيرات التي طرأت على الموازنة العامة جراء اعتماد مبالغ إضافية حيث بلغت 77.5 في المئة و43.7 في المئة على التوالي. إلا أن الزيادة المحصلة في إجمالي إيرادات الدولة السنة المالية 2009 والتي بلغت نسبتها 22.1 في المئة مقارنة بالموازنة المعتمدة، وانخفاض معدل المصروفات العامة للدولة بنسبة 16.2 في المئة، أدى إلى انخفاض العجز إلى 446.005 ألف دينار بعد الأخذ بالاعتبار مصروفات مشاريع التسليح والتطوير، وبشكل هذا العجز ما نسبته 26.1 في المئة من إجمالي الإيرادات العامة وبنسبة 21.4 في المئة من إجمالي المصروفات العامة، ولقد حقق العجز المتوقع في السنة المالية 2009 معدل انخفاض بلغ 181.5 في المئة مقارنة بالوفر المتوقع في السنة المالية 2008 والبالغ 547.381 ألف دينار بعد الأخذ في الاعتبار مصروفات مشاريع

«الإسكان» صرفت 84 مليوناً من 101 خصصت لمشاريعها في 2009

نتائج تنفيذ ميزانية وزارة الإسكان

البيان	الفعلي 2008	الاعتماد الأصلي 2009	الاعتماد المعدل 2009	الفعلي 2009	نسبة التنفيذ (%)	نسبة النمو (%)
الإيرادات	5	-	-	279	-	5107
النفط والغاز الطبيعي	-	-	-	-	-	-
الضرائب والرسوم	5	-	-	10	-	90
المنتجات الخدمية والسلعية الحكومية	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات والإملاك الحكومية	-	-	-	-	-	-
الإعانات	-	-	-	-	-	-
مبيعات الأصول الرأس مالية	-	-	-	-	-	-
غرامات وجزوات وإيرادات متنوعة	-	-	-	268	-	-
المصروفات	84504	84012	105229	88697	84	5
المصروفات المتكررة	2844	4012	4012	3994	100	40
نفقات القوى العاملة	2563	3325	3246	3163	97	23
نفقات الخدمات	233	546	629	643	102	176
نفقات السلع المستهلكة	10	60	55	70	128	623
نفقات السلع الرأس مالية	26	30	50	77	155	196
نفقات الصيانة	12	51	32	40	124	220
النفقات تحويلية	-	-	-	-	-	-
الإعانات وتسديد فوائد القروض	-	-	-	-	-	-
مصروفات المشاريع	81660	80000	101217	84704	84	4

وتنفيذ الأعمال الإبتدائية وتسوية المواقع بقيمة إجمالية تقدر بمبلغ 41.1 مليون دينار. وتم البدء خلال السنة المالية 2009 بتنفيذ ستة مشاريع إسكانية لإنشاء وحدات سكنية وأعمال البنية التحتية والأعمال الإبتدائية لبعض المواقع بقيمة 46.3 مليون دينار. كما تم الانتهاء من الحساب النهائي لـ 37 مشروعاً شملت بناء وحدات سكنية وأعمال البنية التحتية وأعمال الصيانة بقيمة بلغت 30.8 مليون دينار. وانتهت وزارة الإسكان من إعداد الكلفة التقديرية لـ 24 مشروعاً إسكانياً لإنشاء وحدات سكنية في مختلف مناطق المملكة تقدر بقيمة 119.1 مليون دينار.

□ بلغت اعتمادات الموازنة التي تم رصدتها للمشاريع الإسكانية للسنة المالية 2009 مبلغ 101.2 مليون دينار صرف منها 84.7 مليون دينار، بنسبة تعادل 84 في المئة من الاعتمادات المرصودة في الموازنة، وخصصت هذه الاعتمادات لإنشاء وحدات سكنية وتهيئة البنية الأساسية وتنفيذ الأعمال الإبتدائية وتسوية المواقع الإسكانية، بالإضافة إلى تخصيص أربعة ملايين دينار لدعم بنك الإسكان لغرض خفض الأقساط الإسكانية، وكذلك تخصيص 30.8 مليون دينار لعلو بدل الإيجار استفاد منها 24.200 منتفع. وبإشراف وزارة الإسكان خلال السنة المالية 2009 الدعوة لـ 11 مناقصة لإنشاء وحدات سكنية وتهيئة البنية الأساسية



ما زالت موازنة وزارة الإسكان لا تلبى احتياجات المواطنين